الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
République Algérienne Démocratique et Populaire.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Mohammed Boudiaf - M'sila
Faculté de Droit et des Sciences Politiques

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

(213)550826729
البريد الالكتروني للمجلة
Eljupols@gmail.com

BP,166:Ichbilia ,28003 M'Sila - Algérie
www.univ-msila.dz

الرقم: 31/ م.ن / ك ح ع س / 2023

المسيلة في:2023/03/06.

افـــــادة بالنشر

يشهد الدكتور : كمال شطاب، رئيس تحرير مجلة النخبة للدراسات القانونية والسياسية ،
أن مقال: الباحث: مهدي رضا، فاتح قرنة. من جامعة محمد بوضياف -المسيلة_ الموسوم بـ:" دور الحوكمة الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإلكتروني في ظل البيئة الرقمية:"المرفق العام والجامعات الجزائرية أنموذجا".قد صدر في العدد 08من المجلد04. الذي صدر في: ديسمبر 2022.
سلمت هذه الشهادة لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

رئيس التحرير

جامعة محمد بوضياف المسيلة
مجلة النخبة للدراسات القانونية والسياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

د. كمال شطاب

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف –المسيلة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية.

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الترقيم الدولي:ISSN:2716-9286

الايداع القانوني : جوان 2019.

مجلة النخبة للدراسات القانونية والسياسية.

مجلة علمية دولية محكمة نصف سنوية. تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية. جامعة محمد بوضياف بالمسيلة –الجزائر–

المجلد الرابع. العدد الثامن : ديسمبر 2022.

Volume four. Number eight. December 2022

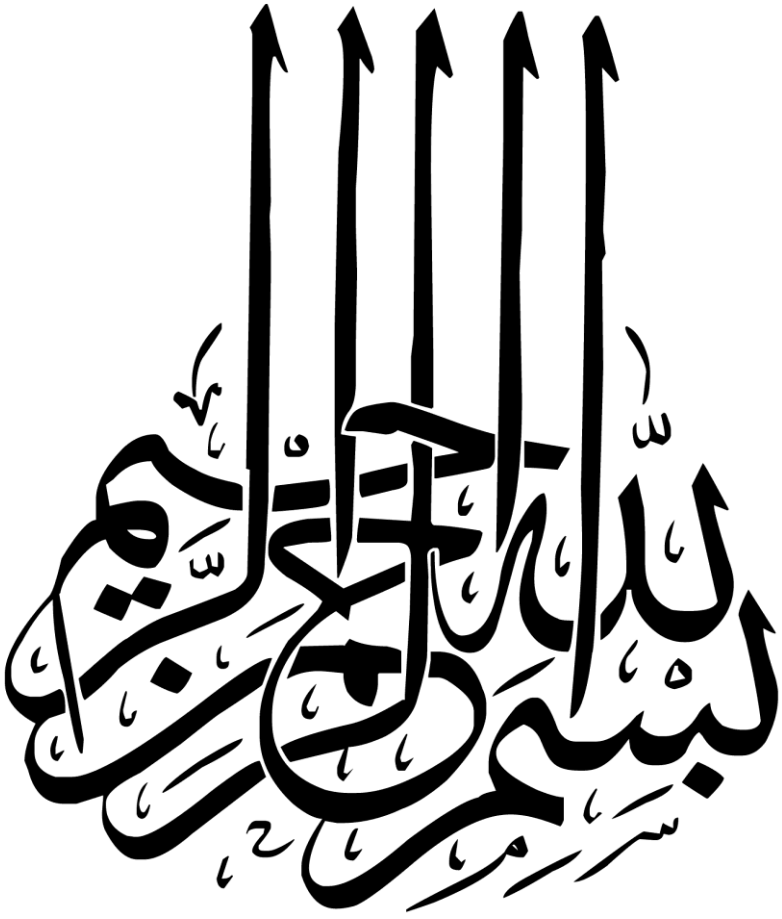
بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة علمية دو لية نصف سنوية محكمة، تصدر دوريا تعنى بالدراسات والأبحاث في العلوم القانونية والدراسات السياسية، وكذا مختلف مجالات العلوم الاجتماعية كعلوم الإعلام والاتصال، علم الاجتماع...، تلتزم بالموضوعية و المنهجية العلمية على أن تتو افرفيها الاصالة العلمية و الجدية البحثية تحت اشراف هيئة تحرير مكونة من أساتذة و باحثين مع هيئة علمية تتكون من مجموعة من الاساتذة و الباحثين الذين يساهمون في تحكيم الأعمال المقدمة

طاقم هيئة تحرير المجلة :

أ.د/ السعيد كليوات جامعة المسيلة.
د/ عبلة مزوزي جامعة المسيلة.
أ.د/ فريد ابرادشة جامعة المسيلة.
أ.د/ عياد محمد سمير جامعة تلمسان .
أ.د/ محمد بلعسل جامعة المسيلة.
د/ الياس جوادي جامعة أدرار.
أ.د/ محمد الرشيد أبو غزالة جامعة الوادي.
د/ اشنا انوركريم جامعة جيهان-أربيل
د/ مأمون طربية الجامعة اللبنانية.
د/ رياض بوعيسي جامعة برج بوعريرج.

المدير الشرفي للمجلة: أ.د/ بداري كمال .

مدير جامعة محمد بوضياف

- المسيلة-

مدير المجلة:

أ.د/ بوعيسي حسام الدين.

رئيس الهيئة العلمية للمجلة:
أ.د/ فواز لجلط

رئيس التحرير :

أ.د/ كمال شطاب.

نائب رئيس التحرير:

أ/ الميلود عروس.

ترسل جميع المراسلات على

البريد الالكتروني التالي:

eljupols@gmail.com

أو التواصل على صفحة:

https://www.facebook.com/elju.pols.5

لجنة التحكيم العلمي الوطنية والدولية:

أعضاء لجنة التحكيم العلمي المحلية:

أ.دعنترة بن مرزوق	جامعة المسيلة	أ.د/فاطمة بودرهم	جامعة المسيلة
أ.د/ محمد شاعة	جامعة المسيلة	أ.د/ عزوز غربي	جامعة المسيلة
أ.د/ أحمد غرابي	جامعة المسيلة	أ.د/ السعيد ملاح	جامعة المسيلة
أ.د/ زين الدين ضياف	جامعة المسيلة	أ.د / الصالح لميش	جامعة المسيلة
أ.د/محمد بلعسل	جامعة المسيلة	أ.د/ عبد الله هوادف	جامعة المسيلة
أ.د/ محمد بركات	جامعة المسيلة	أ.د/ فريد ابرادشة	جامعة المسيلة
أ.د/ نورالدين دخان	جامعة المسيلة	أ.د/ سليمان ملوكي	جامعة المسيلة
د /عبد النور مبروك	جامعة المسيلة	أ.د/ عبد الله زوبيري	جامعة المسيلة
أ. د/ فوازلجلط	جامعة المسيلة	أ. د/ عبد اللطيف والي	جامعة المسيلة
أ.د/ محمد الطاهر عديلة	جامعة المسيلة	د/ زكريا حريزي	جامعة المسيلة
أ.د/ مرزاقة زروقي	جامعة المسيلة	أ.د/ عمر بورنان	جامعة المسيلة
د/ فتح النور رحموني	جامعة المسيلة	أ.د/ نورالدين فلاك	جامعة المسيلة
د/ خالد توازي.	جامعة المسيلة	أ.د/ عبد العزيز زايدي	جامعة المسيلة
أ.د/- جمال الدين بن عمير	جامعة المسيلة	د/ حسين سالم	جامعة المسيلة
أ.د/ زكرياء عكة	جامعة المسيلة	أ.د- شوقي عرجون	جامعة المسيلة
أ.د/ إسماعيل زروقة	جامعة المسيلة	أ.د/ السعيد كليوات	جامعة المسيلة
د/ دليلة عمارة.	جامعة المسيلة	د/ عبد العالي يوسفي	جامعة المسيلة
د/ فوزي علاوة.	جامعة المسيلة	د/ نعيمة برادي	جامعة المسيلة
د/ بوبكر بوعزيز.	جامعة المسيلة	د/ فاطمة الزهراء حشاني	جامعة المسيلة
أ.د/ عبد الحفيظ بقة.	جامعة المسيلة	أ.د/نادية ضريفي	جامعة المسيلة
د/ آسيا حميدوش.	جامعة المسيلة	د/إبراهيم رابعي	جامعة المسيلة
أ.د/ رضا مهدي.	جامعة المسيلة	أ. د/ عمر بوسكرة	جامعة المسيلة
د/ عبد السلام سليمة	جامعة المسيلة	د/ اسمهان بلوم	جامعة المسيلة
د/ سيد علي فاضلي	جامعة المسيلة	د/ سعيد الوافي	جامعة المسيلة
د/ إلياس عجابي.	جامعة المسيلة	د/محمد بوضياف	جامعة المسيلة
د/ مولود قارة.	جامعة المسيلة	د/ كمال فراحتية	جامعة المسيلة
د/ محمد الطاهر بلموهوب.	جامعة المسيلة	د/ عبلة مزوزي.	جامعة المسيلة
د/ ياسين مقدم	جامعة المسيلة	أ.د/ عبد المالك رداوي	جامعة المسيلة
د/ عبد السلام سليمة	جامعة المسيلة	د/ عبد النور منصوري.	جامعة المسيلة
د/ سليم عشور	جامعة المسيلة	د/ ليلى بن حليمة	جامعة المسيلة
د/ نفيسة زريق	جامعة المسيلة	أ.د/ زروقي مرزاقة	جامعة المسيلة
د/ جمال الدين ميمون.	جامعة المسيلة	د/ بونوة نادية.	جامعة المسيلة
د- ذبيح حاتم.	جامعة المسيلة	د/ عمر حططاش	جامعة المسيلة

أعضاء لجنة التحكيم العلمي الوطنية:

أ.د/ سالم برقوق	جامعة الجزائر3	أ.د/ دلال بحري	جامعة باتنة
أ.د/ رابح لعروسي	جامعة الجزائر3	أ.د/ طلال لموشي	جامعة باتنة
أ.د/ عمر مرزوقي	جامعة باتنة	أ.د/ عادل زقاغ	جامعة باتنة
أ.د/ حسين قادري	جامعة باتنة	أ.د/ سامية عواج	جامعة سطيف 2
أ.د/ نورالدين حاروش	جامعة الجزائر3	أ.د/ يامين بودهان	جامعة سطيف 2
أ.د/ جلول شيتور	جامعةبسكرة	أ.د/ عمر اني كربوسة	جامعة بسكرة
أ.د/ الطيب بلوصيف	جامعة سطيف 2	أ.د شوقي سمير	جامعة سطيف 2
أ.د/ أحمد باي.	جامعة باتنة	أ.د/ مبروك غضبان	جامعة باتنة
أ. د/ محمدالكر	جامعة الجلفة	أ.د/ العيفة سالمي	جامعة الجزائر
د/ جويدة جاري	جامعة الجزائر	د/ محمد بن عراب	جامعة سطيف 2.
أ.د/يوسف زدام	جامعة باتنة	أ.د/ مسعود دخالة	جامعة قسنطينة 3
أ.د/ التوفيق حكيمي	جامعة عنابة	أ.د/محمد سمير عياد	جامعة تلمسان
د/ كريمة لعجال	جامعة برج بوعريريرج	د-عبد النورمنصوري	جامعة سيدي بلعباس
د/ زهرة بن علي	جامعة معسكر	د-جويدة جاري	جامعة الجزائر
أ.د/ يوسف بن يزة	جامعة باتنة	أ.د-عمر اني كربوسة	جامعة بسكرة
أ.د/ رجم جنات	جامعة سطيف 2	د/هميسي نورالدين	جامعة سطيف 2
أ.د مبني نورالدين	جامعة سطيف 2	د/بوعون أحمد	جامعة سطيف 2

أعضاء لجنة التحكيم العلمي من خارج الجزائر:

د/ اشنا انوركريم	دولة العراق
د/ مأمون طربية	دولة لبنان
أ.د/ أحمد أويصل	دولة تركيا
أ.د/ وليد عبد الحي	دولة الأردن
د/ نادية قنبعي	دولة فرنسا
د/ زياد يوسف حمد	الجامعة العر اقية.
د/ ميثم منفي كاظم العميدي	جامعة بابل.

شروط النشر

تشترط المجلة في الأعمال العلمية المقدمة للنشر مجموعة من الشروط هي :

- ألا يكون العمل العلمي قد تم نشره من قبل، أو قدم كمداخلة في أي مناسبة، علمية كانت أم غير علمية.
- الإلتزام التام بالقواعد المنهجية العلمية المتبعة في الجامعات الوطنية والأجنبية، والمراكز البحثية.
- تقدم الأعمال العلمية مكتوبة في عدد صفحات لا يتجاوز 20 صفحة، من حجم صفحات A4 بحجم الخط 17 SAKKAL MAJALLA للغة العربية ، أما بالنسبة للغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية) فتقدم الأعمال بخط SAKKAL MAJALLA بحجم 14، وتكون الهوامش آخر العمل العلمي وفق ترتيب تسلسلي بحجم خط 14 بالنسبة للغة العربية و حجم 12 بالنسبة للغات الأجنبية .
- ضرورة إرفاق ملخص للعمل العلمي باللغة العربية وملخص آخر بالإنجليزية (200 كلمة كحد أقصى)، مع ارفاقهما بالكلمات المفتاحية (05 كلمات مفتاحية كحد أقصى).
- الأعمال العلمية المرسلة إلى هيئة تحرير المجلة لا ترجع إلى أصحابها سواء تم نشرها أم لم يتم النشر.
- تخضع البحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير.
- لا يمكن للباحثين سحب مقالاتهم التي حازت على موافقة الهيئة العلمية و أدرجت للنشر في أعداد المجلة.
- يعد البحث في حكم المسحوب في حال تأخر الباحث عن اجراء التعديلات المطلوبة على البحث لمدة تزيد عن خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه الرد بوجوب التعديل.
- لا تعبّر الآراء والأفكار في الأعمال المنشورة في المجلة إلا عن وجهة نظر أصحابها.
- يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء التعديلات الشكلية التي تراها مناسبة لإخراج الأعمال العلمية في أحسن حالة.
- ترسل الأعمال العلمية عبر المنصة الوطنية للمجلات العلمية الجزائرية بعد تسجيلها وجميع المراسلات الخاصة بالمجلة عن طريق البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة دون سواه:eljupols@gmail.com
- يجب على مرسل المقال أن يدرج رقم الهاتف والبريد الالكتروني لإتاحة التواصل معه.

هام: تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها اتجاه أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية.

فهرس المحتويات

الاسم واللقب	الموضوع	الصفحة
د/ السعيد برابح جامعة المسيلة – الجزائر. ط. د. فايزة خضار جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي	التحفيزات الضريبية كآلية لتدعيم المؤسسات الناشئة	09- 01
د/ مهدي رضا جامعة المسيلة – الجزائر. أ/ فاتح قرنة جامعة المسيلة – الجزائر	دور الحَوْكَمَة الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإلكتروني في ظل البيئة الرقمية "المرفق العام والجامعات الجزائرية أنموذجا"	25 -10
د/ محمد فؤاد بن ساسي المركز الجامعي إليزي د/يوسف مرين المركز الجامعي إليزي	التعاون الدولي في مكافحة خطاب الكراهية (القوانين والهيئات القضائية الدولية)	37 - 26
ط.د/ عبد الرحمان بورنان جامعة الجزائر-03-	واقع الأمن البيئي بين التجارب العالمية وسياسة التخطيط والتشريع البيئي في الجزائر	60 - 38

جميع الحقوق محفوظة لجامعة المسيلة

©

أسرة تحرير المجلة تخلي مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

الآراء الواردة في أعداد المجلة لا تعبر عن رأي المجلة.

تقديم العدد:

استهل العدد بمقال الأستاذ السعيد برابح، والطالبة خضار فايزة، الذي حاولا فيه إبراز أهمية المؤسسات الناشئة ودورها الأساسي في بناء اقتصاديات الدول، و مما يمكن للنظام الضريبي الذي يتم التعامل به تجاه تلك المؤسسات من دور كبير في دعم الانطلاقة القوية لها.

أما الأستاذ رضا مهدي، فاتح قرنة ، فحاولا اماطة اللثام عن ظاهرة الرقمنة التي مست مختلف القطاعات في الجزائر كما هو الحال للمرفق العام عموما و الجامعة خصوصا، حيث صار لزاما عليها و في اطار مسايرة البرنامج الرئاسي كضرورة و الواقع الدولي كحتمية، وبغرض محاربة الفساد كآلية ان تنتقل بمختلف شرائحها من عمال و أساتذة و طلبة إلى الواقع الافتراضي مما يمكنها من اللحاق بفلك كبريات الجامعات عبر العالم، وفي نفس الوقت القدرة على تحقيق الرشادة في التسيير .

أما الأستاذان محمد فؤاد بن ساسي و يوسف مرين ، فسلطا الضوء على ما موضع خطاب الكراهية الذي انتشر عبر مختلف أصقاع العالم، حيث غذته الاختلافات العرقية و الفروقات الاجتماعية و التعدد الديني، مما دفع بفواعل المجتمع الدولي من هيئات و دول إلى التأسيس لإطار قانوني تشريعي يؤسس للعمل على الحد و من ثمة القضاء على الظاهرة التي تفشت في مختلف الدول و ربوعها وبين الشعوب و المجتمعات التي تتواجد في نسق المجتمع الواحد.

في حين أن الباحث عبد الرحمان بورنان، فسلط الضوء في ورقته البحثية على الدور الجوهري الذي تحوز عليه السياسة البيئية و فعاليتها في التأسيس لأمن بيئي في الجزائر، و التي لا تنأى في تلك الجهود و المساعي عما تعمل جل دول العالم على تحقيقه. حيث أن الحديث عن الامن البيئي في الحقيقة هو حلقة من حلقات هدف أرقى و هو الامن الإنساني في ظل التخطيط لتحقيق تنمية شاملة دائمة و مستدامة.

دور الحَوْكَمَة الالكترونية كآلية لمكافحة الفساد الإلكتروني في ظل البيئة الرقمية "المرفق العام والجامعات الجزائرية أنموذجا"

The role of electronic governance as a mechanism to combat electronic corruption in the digital environment "The public utility and the Algerian universities as a model"

أ.د/ مهدي رضا[1]
جامعة محمد بوضياف – المسيلة -
البريد الالكتروني: ridda.mahdi@univ-msila.dz

أ/ فاتح قرنة
جامعة محمد بوضياف – المسيلة -
البريد الالكتروني: fatehguerna@gmail.com

ملخص:

إن الثروة الالكترونية في مجال الحوكمة بما تحتويها من تجارة الكترونية،ادارة الكترونية،حكومة إلكترونية، تعليم إلكتروني ومواطنة، تندرج كلها تحت خدمات إلكترونية، هي نتاج مجهودات بشرية ساعية للرقي والتقدم والتحديث في مواكبة التطورات العلمية، لتسهيل الحياة اليومية للبشرية.

وانخرطت الجزائر منذ الوهلة الأولى في تطبيق أجندة التنمية المستدامة آفاق 2030، من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر تنصيب اللجنة الفرعية لمتابعة تنفيذ هذه الأجندة، حيث ركز الهدف 16من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بصورة غير مسبوقة على الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الفعالة،

ومن خلال تحليل للواقع المرير لمظاهر الفساد في البيئة الرقمية في الجزائر، الأمر الذي دفع برئيس الجمهورية الجزائرية، والسلطة التشريعية إلى تفعيل آلية جديدة تحوز على القوة الدستورية، المتمثلة في إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بموجب دستور 2020. وتأكيدا لنوايا المشرع على مكافحة مختلف مظاهر الفساد، استصدار القانون رقم قانون رقم 22-08 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، وهذا بالتأكيد في ظل البيئة الرقمية، ما ينتج عنه أن السلطة العليا آلية جديدة لمكافحة الفساد في الجزائر في ظل الحوكمة الإلكترونية.

فأصبح لزاما على الجامعات الجزائرية لمواكبة العصرنة والتقدم العلمي والتكنولوجي وضع معايير وآليات تسيير أداء كل الأسرة الجامعية من إداريين وطلبة وأساتذة وفق تطبيق أليات وأبعاد الحوكمة الإلكترونية في الوسط الجامعي الذي يتجسد من خلال تطبيق الشفافية وأساليب قياس الأداء والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار والتقييم البيداغوجي والتسييري للمرفق العام. وكذا ابراز دور الرقمنة في جودة التعليم العالي.

– كلمات مفتاحية: الحَوْكَمَة الالكترونية؛ الفساد الإلكتروني؛ البيئة الرقمية؛ الجامعات الجزائرية؛ الثورة الرقمية

Abstract:

[1] المولف المرسل : مهدي رضا.

The Role of Electronic Governance as a Mechanism to Combat Electronic Corruption in the Digital Environment"The public utility and Algerian universities as a model".

E-wealth in the field of governance, including e-commerce, e-management, e-government, e-learning and citizenship, all fall under e-services. It is the result of human efforts seeking advancement, progress and modernization in keeping with scientific developments, to facilitate the daily life of humanity.

Algeria has been involved since the first moment in implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development, through the National Council for Human Rights, by setting up a sub-committee to follow up on the implementation of this agenda, as Goal 16 of the 2030 Agenda for Sustainable Development focused in an unprecedented way on good governance and effective institutions.

And through an analysis of the bitter reality of manifestations of corruption in the digital environment in Algeria, which prompted the President of the Algerian Republic and the legislative authority to activate a new mechanism that possesses constitutional force, represented in establishing the supreme authority for transparency and preventing and combating corruption, according to the 2020 constitution. And an affirmation of the legislator's intentions to Combating various manifestations of corruption, the issuance of Law No. 22-08, which defines the organization of the supreme authority for transparency, prevention and combating corruption, its formation and powers, and this is certainly in light of the digital environment, which results in the supreme authority being a new mechanism to combat corruption in Algeria in light of electronic governance.

To keep pace with modernity and scientific and technological progress, it has become imperative for Algerian universities to set standards and mechanisms for managing the performance of all university families, including administrators, students, and professors, according to the application of mechanisms and dimensions of electronic governance in the university community, which is embodied through the application of transparency, performance measurement methods, participation in decision-making processes, and pedagogical and management evaluation of the public utility. . As well as highlighting the role of digitization in the quality of higher education

Keywords: Electronic governance; Electronic corruption; Digital environment; Algerian universities ; The digital revolution.

مقدمة

شكلت الثورة الرقمية احدى ابرز تجليات العصر الحالي عن طريق التغييرات التي حدثت في مختلف الميادين والأصعدة، حيث أصبح من الضروري استخدام وسائل التكنولوجيا، وتقنياتها وعالم الرقمنة والأنترنيت في الحياة اليومية لمختلف الدول والحكومات، كوسيلة للتسيير الاقتصادي والاداري، الأمر الذي فتح المجال أكثر أمامها لتحقيق التنمية في مختلف الميادين، أدى بتوجه معظم الدول إلى انتهاج الإدارة الإلكترونية والتسيير الرقمي لمجابهة الظواهر السلبية التسييرية والانحرافات الإدارية والوظيفية،

عن طريق توظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة في الإدارات والحكومات للتحول إلى النمط الإلكتروني في ظل ما أصبح يعرف بمصطلح الحوكمة الإلكترونية.

إن الثروة الالكترونية في مجال الحوكمة بما تحتويها من تجارة الكترونية، إدارة الكترونية، حكومة إلكترونية، تعليم إلكتروني ومواطنة، تندرج كلها تحت خدمات إلكترونية، هي نتاج مجهودات بشرية ساعية للرقي والتقدم والتحديث في مواكبة التطورات العلمية، لتسهيل الحياة اليومية للبشرية.لذا أصبح لزاما على المؤسسات العمومية الإدارية الجزائرية وبالأخص الجامعات الجزائرية أن تستفيد من هاته التكنولوجيات الحديثة، ضمن إطار واضح هو تحسين الخدمات العمومية للمواطن والنهوض بالبحث العلمي،من خلال الاستفادة من مزايا الحوكمة الالكترونية وتفعيل آلياتها وتثمين أبعادها والوصول إلى استراتيجياتها.

أولا: مدخل مفاهيمي

1/ مفهوم الحوكمة: فالمفهوم الأساسي للحوكمة يقوم على أساس دور الحكومات في إدارة شؤون الدولة كدور رئيسي ودور منسق ومنظم، فالحوكمة هي النظام العام، وأيضا هي تحديد المسؤول والمسؤولية.
فالحوكمة تهتم بالطريقة التي تساعد على زيادة فاعلية وكفاءة العمل الحكومي، وتقليل الفساد، وزيادة الإنتاجية.
2/ أبعاد الحوكمة: تتمثل أبعاد الحوكمة في البعد الإشرافي، الرقابي، بعد الإتصال وحفظ التوازن، بعد المساءلة، بعد الافصاح والشفافية، البعد الاستراتيجي، البعد السياسي، البعد الاقتصادي والاجتماعي، البعد التقني والإداري
3/ مفهوم الحوكمة الإلكترونية : هي ذلك المسار الذي يُحدث التفاعل بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل متزايد، تحت تأثير المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات مؤسسا بذلك ظاهرة الحوكمة الإلكترونية ، والتي تبرز تجلياتها في: النشر الإلكتروني، استعمال الأنترنيت، تقديم الخدمات الإلكترونية، تسهيل التطوير الإلكتروني ... إلخ.
وهي كذلك سعي الحكومة إلى وضع استراتيجية تهدف من خلالها تهدف من خلالها إلى زيادة كفاءة وشفافية ومساءلة المؤسسات الوطنية، وتحسين الوصول إلى المعلومات وتوفير الخدمات الأساسية لعامة الناس، وزيادة مشاركة المواطنين في الديمقراطية وعمليات صنع القرار.
4/ أهداف الحوكمة الإلكترونية: - المحافظة على أموال الدولة وحق الشعب/ -ضمان حقوق المتعاملين مع مؤسسات الدولة / - الإفصاح والشفافية/

5/مفهوم الفساد في القانون الجزائري: فقد عرفه القانون رقم 06- 01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المتمم بموجب الأمر 10-05 ، والمعدل بموجب قانون رقم 11-15، على شاكلة ما جاء في اتفاقية مدريد، حيث اكتفت المادة 02 من هذا القانون في تعريفها للفساد بنصها في الفقرة "أ" على أن الفساد: "كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون، فنجد أن المشرع الجزائري قد نص على تحريم مجموعة من الأفعال واعتبرها جرائم فساد وصلت إلى أكثر من عشرين جريمة ، فالمشرع الجزائري.

6/ **مفهوم الفساد الإلكتروني:** هو كل نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المخزنة داخل الحاسب أو التي تحول عن طريقه

كما يعرف الفساد الالكتروني بأنه الفساد الذي يقع باستخدام الوسائل الالكترونية الصادرة من الدول أو الجماعات أو الأفراد على الإنسان وتضر دينه أو عرضه أو عقله أو ماله.

7/ **صور الفساد الإلكتروني:** الفساد الإلكتروني المالي مثل الجرائم والتي تتمثل في السطو على أرقام البطاقات الائتمانية/ - الفساد الإلكتروني الإداري: والذي يتم من طرف الموظف العمومي الذي يستعمل الرقمنة، ويقوم باستغلال نفوذه ومركزه الوظيفي بارتكاب إحدى الجرائم الإلكترونية المحددة في القانون./ الفساد الإلكتروني الأخلاقي: يتعلق الفساد الالكتروني الأخلاقي بالجرائم والممارسات غير الأخلاقية كالمواقع الإباحية، ومواقع قذف وتشويه سمعة الأشخاص/ - الفساد الإلكتروني عن طريق الاختراق: عن طريق الثغرات الالكترونية

ثانيا: استراتيجيات مشاريع الحوكمة الالكترونية لمكافحة الفساد في البيئة الرقمية في الجزائر

1/: برامج ومشاريع استخدام الحوكمة الإلكترونية للحد من مظاهر الفساد في البيئة الرقمية في الجزائر

اهتمت الحكومة الجزائرية بتطوير القطاع الحكومي كبادرة لإرساء الحوكمة الالكترونية، والهدف هو تحسين الخدمة العمومية المقدمة في عدة مجالات مثل:

- **مشروع انشاء الوكالة الفضائية والقمر الصناعي الجزائري** : من أجل تطوير الاتصالات تم انشاء وكالة فضائية في شهر جانفي 2002، وإطلاق قمر (ألسات 1)
- **مشروع الجزائر الإلكترونية**: في عام 2008 أطلقت الحكومة مشروع الجزائر الالكترونية، حيث كان مشروع إلكتروني شامل يهدف إلى تعميم استخدام التكنولوجيا، وارساء نظام الحوكمة الالكترونية من خلال: توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات العمومية، وفي المؤسسات التجارية، تحفيز تطوير الاقتصاد الرقمي، مكافحة البيروقراطية، تجسيد مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة .
- **المصادقة على مشروع القانون المتعلّق بالتجارة الالكترونية** : عملت الجزائر على توفير مختلف الشروط القانونية والمتطلبات اللاّزمة لقيام التجارة الالكترونية والاستفادة من مزاياها، حيث نظم

المشرع الجزائري الانترنت كنشاط اقتصادي مقنن بموجب المرسوم التنفيذي 98-257 المؤرخ في 25 أوت 1998 الذي يضبط شروط وكيفيات اقامة خدمات الانترنيت واستغلالها المعدل بموجب المرسوم التنفيذي 2000-307 ولأول مرة ينص القانون الجزائري على مشروع متعلّق بالتجارة الالكترونية المتمثل في القانون رقم 18-05، حيث تضمن عدة أحكام لضمان أمن التجارة الالكترونية، مع تحديد التزامات المونين والعملاء الإلكترونيين.

- **إنشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات** : قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف طرق تشجيع الحوكمة الجديدة في مجتمع الأعمال، حيث تم سنة 2007 انشاء مجموعة عمل لحوكمة المؤسسات تعمل جنبا لجنب مع المنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات GCGF ومؤسسة التمويل الدولية IFC لوضع دليل حوكمة المؤسسات الجزائرية.
- **انشاء بو ابة إلكترونية للحكومة** : أنشئت بوابة المواطن الالكتروني، وهي البوابة الرسمية للحكومة الالكترونية الجزائرية،اطلقت رسميا في أوت 2010تحت اسم بوابة المواطن تشرف عليها وزارة البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، وهو جامع لكل ما يحتاجه المواطن لكل المؤسسات المهمة والوزارات وخدمات الإلكترونية(اون لاين): وتشمل محتويات الموقع على:
- **خدمات المواطن**: وتشمل في 11 بوابة فرعية تحتوي على مجموعة من المراسيم والقوانين والقرارات الناظمة لكل بوابة، والمتمثلة في: بوابة الحالة المدنية، بوابة الحياة المهنية، بوابة الصحة، بوابة السياحة والأسفار، بوابة التعليم والتكوين، بوابة الحقوق والواجبات، بوابة النقل، بوابة المؤسسات، بوابة السكن والعمران، بوابة الصفقات العمومية ....
- **خدمات عن بعد** : مثل خدمة الجريدة الرسمية التي تقدم خدمة الاطلاع على النصوص والقوانين والمراسيم والقرارات والتعليمات المنشورة في الجريدة الرسمية مع امكانية التحميل، وخدمة الحصول على صحيفة السوابق العدلية، وخدمة مراجعة الحساب الجاري، خدمة مسابقات التوظيف العمومي، خدمات التصفح والهاتف النقال للاطلاع على الفواتير وغيرها ...
- **تشكيل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومقاومته** : تأسست سنة 2006، كمبادرة لحوكمة المؤسسات في الجزائر،، حيث تتمحور مهامها حول اقتراح سياسات وتوجيهات وتدابير للوقاية من الفساد، وإعداد برامج للتوعية من مخاطره، والتقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية ذات الصلة، حيث انضمت هذه الهيئة مؤخرا إلى الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي تأسست سنة 2008، وتم انعقاد أول مؤتمر حول الحكم الراشد للمؤسسات في جانفي 2007، وتم اصدار دليل حوكمة المؤسسات الجزائرية سنة 2009.

- **إطلاق مركز حوكمة الجز ائر** : انطلاقا من قوة دفع دليل حوكمة المؤسسات، قامت مجموعة من عمل حوكمة المؤسسات الجزائرية، بإطلاق مركز حوكمة الجزائر في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، حيث تم تأسيسه ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الدولية، ورفع الوعي الجماهيري بحوكمة

المؤسسات، وتحسين البيئة الاقتصادية، وقيم الحوكمة الديمقراطية بما فيها الشفافية والمساءلة والمسؤولية.

2/ **الاستراتيجيات المنتهجة لمكافحة الفساد الالكتروني**

- **إستراتيجية اعتماد نظام الرقابة الالكترونية:** إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عمليات الرقابة قد منح هذه العملية عدة مميزات وخصائص، منها أنها رقابة آنية ومستمرة وتقلص الجهد والوقت وهي رقابة عالية الدقة، وتهدف إلى منع الدخول بصورة مادية أو إلكترونية إلى أجهزة الحاسب والشبكات دون ترخيص، حيث تساهم في تعزيز الشفافية، حيث تتم الرقابة الإلكترونية وفق أساليب متعددة منها مراقبة المكالمات الهاتفية ومراقبة الموظفين بأجهزة الفيديو ومسح البريد الإلكتروني وتتبع استخدام الأنترنيت.
- **إستراتيجية توفير بيئة قانونية سليمة:** تعتبر البيئة القانونية أهم سياسة لردع الفساد الإلكتروني في العالم الافتراضي، وكل ما يتم فيه من معاملات وعقود وصفقات وجرائم، وما ينشأ من ذلك من حقوق والتزامات ومسؤوليات، فالبيئة القانونية تسمح بغلق الفراغ القانوني الذي يشغله الموظفون في تحقيق مصالحهم الشخصية، عن طريق الاعتماد على القوانين النموذجية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات مثل القانون النموذجي للتجارة الالكترونية، وقانون الجرائم الإلكترونية .... وغيرها،وواقع الحال في الجزائر أن من بين أهم معوقات تجسيد مشروع الحوكمة الإلكترونية، وتطبيق الإدارة الإلكترونية، ومن ثمة الرقابة الإلكترونية، هو ضعف اهتمام بمتابعة تطبيق الإدارة الإلكترونية، وتعقد الإجراءات الإدارية، وافتقار التشريعات واللوائح المنظمة لبرامج الإدارة الإلكترونية.
- **استراتيجية التعاون الدولي** :تتجلى مظاهر التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الالكتروني في المجالات التنسيق القضائي، المساعدة القانونية المتبادلة.

3/ **التدابير الوقائية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية لمكافحة الفساد الإلكتروني**

- **التدابير الوقائية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية:** ترتبط الجريمة الإلكترونية بطريقة غير مباشر بالفساد الإلكتروني عن طريق توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومن أجل تحديد التدابير الوقائية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، قام المشرع الجزائري بتجريم هذه الأفعال ضمن قانون العقوبات، وفيها الجرائم الإلكترونية الماسة بالجوانب الاقتصادية، التدابير المتعلقة بالجرائم الالكترونية الماسة بالمصالح العليا للدولة وسلامة الأشخاص.
- **التدابير الوقائية لمواجهة الفساد في البيئة الإلكترونية في الجزائر**

- استصدار ترسانة من التدابير الإدارية والتنظيمية، التي تهدف إلى تسهيل وتبسيط وتوحيد المعاملات والإجراءات الإدارية، وإنشاء لجنة وزارية مشتركة للإشراف على تنفيذ المخطط الوطني.

- العمل على عصرنة الإدارة وتحسين جودة المرفق العام والخدمة العمومية، وذلك من خلال التنفيذ التدريجي لمشروع الإدارة الإلكترونية، والتطوير المتواصل لرقمنة الإدارات والوثائق والمستندات، وتفعيل الخدمات العمومية الإلكترونية.
- مواصلة إصلاح قطاع العدالة وتعزيز مبادئ استقلالية ونزاهة القضاة، عن طريق مرافقة عملية عصرنة قطاع العدالة والتطوير المستمر لرقمنة الجهات القضائية.
- إصدار القانون 15-04، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، وكذا المرسوم الذي يحدد تنظيم المصالح التقنية والإدارية للسلطة الوطنية للتصديق الإلكتروني وسيرها ومهامها.
- اصدار القانون 18-07المؤرخ في 10يونيو ، 2018المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- العمل على إصلاح تسيير المالية العمومية وفعاليتها، من خلال تعزيز الشفافية المالية، وكذا إلى تعزيز الفعالية.
- إنشاء المرصد الوطني للمرفق العام سنة 2016، وهو هيئة استشارية موضوعة لدى وزير الداخلية، يكلف بالتشاور مع الدوائر الوزارية بالإشراف على السياسة الوطنية في ميدان ترقية المرفق العام والإدارة وتطويرهما،واقتراح القواعد والتدابير الرامية إلى تحسين تنظيم المرفق العام وسيره.
- مراجعة قانون الصفقات العمومية، واصدار قرار يحدد كيفيات ابرام الصفقات العمومية الإلكتروني، من أجل تعزيز الشفافية وتقليل فرص الفساد.
- مراجعة التشريعات والتنظيمات المتعلقة بتشجيع وترقية الاستثمار، وإصدار القانون 16-09 في 03 أوت 2016، بهدف تحسين مناخ الأعمال، وجعله أكثر جاذبية وشفافية وأكثر تنافسية.

ثالثا: الآليات الوقائية الإلكترونية لمكافحة الفساد في ظل البيئة الرقمية في الجامعات والمرافق العمومية

1/الآليات الوقائية الإلكترونية في الجامعات الجزائرية

- **تعريف الحوكمة الجامعية**: وضع معايير وآليات تسيير أداء كل الأسرة الجامعية من إداريين وطلبة وأساتذة وفق تطبيق آليات وأبعاد الحوكمة الإلكترونية في الوسط الجامعي من خلال تطبيق الشفافية وأساليب قياس الأداء والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار والتقييم البيداغوجي والتسييري للمرفق العام.دور الرقمنة في جودة التعليم العالي (مكافحة الغش وتحقيق جودة التدريس والتكوين والتأطير وسير الإمتحانات) / وتعد مرحلة التعريف بالحوكمة الإلكترونية الجامعية هي أول مرحلة وتعد أهم مرحلة من مراحل تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعات، حيث يتم التفرقة بين الحوكمة الإلكترونية كثقافة،وكأسلوب إداري يتم الالتزام به، ويتم أيضاً توضيح الحوكمة الإلكترونية ومنهجها وأهميتها وأدواتها ووسائلها

- **مراحل تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعات** : نظرا للدور الايجابي الذي تلعبه الحوكمة في الجامعات فهي تقوم على تطبيق القوانين والتشريعات ومعايير التميز على كل مكونات الجامعة على اساس من الشفافية والمساءلة والمشاركة، بما يحقق الصالح العام لما لها من أهمية في رفع كفاءة الجامعات، ولتطبيق ذلك لا بد من المراحل التالية:
- مرحلة بناء البنية الأساسية للحوكمة الإلكترونية :لقد تحتاج الحوكمة الإلكترونية في الجامعات الى بنية أساسية قوية، قادرة على التفاعل مع المستجدات والمتغيرات المحيطة بها.
- مرحلة وضع برنامج معياري للحوكمة الإلكترونية وتحديد توقيتاته القياسية :يحتاج تطبيق الحوكمة الإلكترونية إلى برنامج زمني، محدد الأعمال والمهمات والواجبات، ومن خلال نظم الطاعة والاتباع والالتزام تتحقق جميع الأهداف المتوقعة والمنشودة
- مرحلة تنفيذ الحوكمة الالكترونية :في هذه المرحلة تبدأ الاختبارات الحقيقية، وقياس مدى رغبة واستعداد كافة الأطراف الى تطبيق الحوكمة الإلكترونية
- مرحلة المتابعة والتطوير :في هذه المرحلة يتم التأكد من حسن التنفيذ من خلال الرقابة والمراجعات الداخلية والخارجية والتدقيق في آلية تنفيذ الإجراءات والعمليات الإدارية

2/ الآليات المتعلقة بالتوظيف الإلكتروني لمكافحة الفساد في البيئة الرقمية في الجزائر

انتهجت العديد من الدول ومن بينها الجزائر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستغلال مزاياها في مجال الوظيفة العمومية، ويسمح استخدام هذه التكنولوجيا في النظام الوظيفي بالقضاء على مظاهر وصور الفساد،حيث نجد أن التطور الإلكتروني أثر على القواعد المنظمة لعمليات التوظيف، فإجراءات تسجيل الترشح لمسابقات التوظيف الإلكتروني أصبحت أكثر مرونة وسهولة، ووفرت الكثير من الجهد والوقت والتكاليف، فمن خلال ظهور مفهوم الوظيفة العامة الإلكترونية، رافقه ظهور مفهوم آخر جديد للمسؤولية أطلق عليه اسم المسؤولية الإلكترونية.

وأصبح الإعلان عن مسابقات التوظيف يتم إلكترونيا عبر مواقع إلكترونية متمثلة في الموقع الإلكتروني للمؤسسة المعنية بالتوظيف أو الموقع الإلكتروني للجهة المعنية بالوظيفة العامة، مثل موقع الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات الجزائري(concours.onec.dz)الذي يتم من خلاله التسجيل لمسابقات التوظيف التي تنظمها وزارة التربية والتعليم.

3/ الآليات المتعلقة بالصفقات العمومية الإلكترونية لمكافحة الفساد في البيئة الرقمية في الجزائر

إن دراسة أثر تطبيق نظم الحوكمة الإلكترونية في إطار تطبيق قواعد إبرام الصفقات العمومية وتسيير الأموال العامة، تقتضي دراسة الصفقات العمومية الإلكترونية،وتتخذ الصفقات العمومية في ظل الحكومة الإلكترونية شكلا إلكترونيا، يعرف بأنه: تلك العقود المكتوبة التي تبرمها الدولة أو إحدى

مؤسساتها المشمولة بنص القانون المعمول به، والتي تتم عبر بوابة إلكترونية تنشأ لهذا الغرض، حيث تتم أغلب مراحل الصفقة من إعلانها وإبرامها إلكترونيا، باستثناء تنفيذها الذي تقتضي طبيعة الصفقة أن يكون غير إلكتروني، فقد نظم المشرع الجزائري مجال ابرام الصفقات الإلكترونية، من خلال انشاء بوابة إلكترونية مخصصة لذلك الهدف وفقا للنموذج الجزائري بموجب القرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013 الذي يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية، وكيفيات تسييرها، وكيفيات تبادر المعلومات إلكترونيا عن طريق تكنولوجيا الإعلام والاتصال وشبكة الانترنيت، بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين، تضمن القرار 18 مادة متعلقة بإبرام الصفقات العمومية الكترونيا، بالإضافة إلى ملحقين ضمن البوابة الإلكترونية بمثابة استمارة تسجيل المصالح المتعاقدة، استمارة تسجيل المتعاملين الاقتصاديين

وبما أن مجال الصفقات العمومية ميدان خصب لانتشار مظاهر الفساد، فمجال الصفقات العمومية الإلكترونية أيضا يعد مجال خصب لانتشار الفساد الإلكتروني، ويتضح أنه من خلال إدراج البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وتبادل المعلومات بالطريقة الإلكترونية، تعتبر كآلية أو ضمان لتكريس مبدأ الشفافية والمساواة ومكافحة مظاهر الفساد المختلفة، وبالتالي الصفقات العمومية الإلكترونية تحقيق الشفافية في ظل الحوكمة الإلكترونية، من خلال تسهل الحصول والاطلاع على الوثائق والمعلومات والاستشارات، عن طريق كبسة زر في الموقع الإلكتروني المخصص لذلك وما يعرف بالبوابة الإلكترونية بين الأطراف المتعاقدة، وهذا في ظل الالتزام بمحتوى المرسوم 15-247، والقرار المؤرخ في 17 نوفمبر 2013، وهو ما يدفع بتطوير منظومة العقود الإلكترونية التي فعلها المشرع الجزائري في ظل الحوكمة الإلكترونية من خلال اصدار القانون المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين 15-04، وكذا تحديد الأطر القانونية للتصدي للجرائم الإلكترونية.

4/: نماذج عن استراتيجيات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في ظل البيئة الرقمية في الجزائر.

تطبيق الحوكمة الإلكترونية اتخذ عدة صور ومجالات في الجزائر من خلال توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في ربط العلاقة بين الإدارة والمواطن عن طريق تقديم الخدمات الإلكترونية وتفعيل الإدارة الالكترونية، نورد منها على سبيل المثال:

- **تطبيق استراتيجيات الحوكمة في مجال الضمان الاجتماعي:** من خلال اعتماد على نظام البطاقة الإلكترونية والتي تعرف ببطاقة الشفاء منذ أفريل 2007.
- **تطبيق استراتيجيات الحوكمة في مجال التصريح الجبائي:** نظام التصريح الجبائي الالكتروني تم استحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2008، وتم استحداث اجراء إلكتروني جديد سنة 2007 يهدف إلى رقمنة المكلف بالضريبة، من خلال رقمنة التعريفة الجمركية، عن طريق بطاقة مغناطيسية التي نحد من عملية التهرب الضريبي، كونها إجراء إلكتروني يسهل من متابعة التجار والتنسيق بين إدارة الضرائب، مصالح الجمارك، مصالح السجل التجاري.

- **تطبيق استراتيجيات الحوكمة في مجال العمل المصرفي:** كشكل من أشكال الحوكمة الإلكترونية تم تطوير الخدمات المصرفية، حيث بدأت المبادرة من خلال انشاء البنوك الالكترونية، وبالتالي تم انشاء نظام جديد للدفع، وهذا مسايرة للتعاملات الدولية، وهو عبارة عن نظام إلكتروني مركزي، كما تم تطوير نظام المقاصة ليصبح إلكترونيا (المقاصة الالكترونية) ، و قامت البنوك في الجزائر بمحاولة تحسين جودة الخدمات التي تقدمه لجمهور العملاء من خلال الاستفادة من شبكة الانترنت، وتعميم استخدام البطاقات الالكترونية
- **تطبيق استراتيجيات الحوكمة في مجال التجارة الإلكترونية:** من أجل نجاح النظام المصرفي الإلكتروني الجزائري في تطوير التجارة الإلكترونية في ظل تطبيق استراتيجيات الحوكمة الإلكترونية التي تجلت من خلال تكريس منظومة قانونية خاصة بوسائل الدفع الإلكترونية المتمخضة من رقمنة النظام المصرفي الجزائري، بالإضافة إلى توزيع أكثر من مليون بطاقة إلكترونية سنة2015
- **تطبيق استراتيجيات الحوكمة في مجال البريد وتكنولوجيا المعلومات:** تتجلى استراتيجيات الحوكمة الإلكترونية من خلال انشاء بطاقة السحب الالكتروني، من خلال البطاقات الالكترونية التي تمكن العميل من سحب النقود عبر الشباك البريدي أو في الخارج عبر الموزع الالكتروني الأوتوماتيكي، حيث باشرت مصالح البريد ابتداء من الفاتح جانفي 2007 بتوفير بطاقات السحب الالكتروني وتعميم استعمالها، وفي بداية 2017، تم تطوير هذه البطاقة وأصبحت تعرف بالبطاقة الذهبية التي أصبحت تمكن من الاطلاع على الرصيد والسحب وحتى الدفع كتعبئة الرصيد، وتسديد فواتير الكهرباء والغاز.
- **تطبيق استراتيجيات الحوكمة في مجال الصحة:** يستحق نظام الحوكمة الإلكترونية الرشادة في تسيير النظام الصحي الجزائري، فالجزائر حسب تقرير البنك الدولي تضيع 20 بالمائة من النفقات على قطاع الصحة، بسبب سوء التسيير والفواتير المرتفعة لشراء الأدوية، ومن شان تطبيق الحوكمة الالكترونية الحد من هذه الظاهرة.تهدف الجزائر إلى استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتوظيف الحوكمة الإلكترونية إلى الربط بين مختلف المراكز الصحية، وتسهيلا لاجراءات لتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية أي استغلال التقنيات التكنولوجية الحديثة في مجال تحسين جودة الخدمات الصحية في الجزائر في كنف الحوكمة الإلكترونية ورقمنة القطاع الصحي،
- **تطبيق استراتيجيات الحوكمة من خلال رقمنة خدمات وزارة العدل:** في اطار إصلاح وعصرنة قطاع العدالة من خلال وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل، وارسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة إلكترونية، وكذا استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية، بالإضافة إلى المنظومة المعلوماتية والإشهاد على صحة الوثائق الالكترونية، من خلال تفعيل آلية التصديق الإلكتروني عن طريق ما يعرف بالتوقيع الإلكتروني
- **تطبيق استراتيجيات الحوكمة من خلال رقمنة الشباك الالكتروني الموحد للوثائق البيومترية كآلية لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر:** قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة

العمرانية، باستحداث بوابة ونافذة إلكترونية تحت تسمية الوثائق البيومترية، حيث يتم من خلالها طلب بطاقة التعريف البيومترية، ورخصة السياقة البيومترية، وجواز السفر البيومتري وهذا ما يؤكد عصرنة الإدارة الجزائرية وتوجهها الإلكتروني، من خلال تفعيل آلية الشباك الإلكتروني الموحد الذي يعد آلية من آليات تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الإدارة الجزائرية، وهذا بهدف تقريب الإدارة من المواطن، والقضاء على كثرة الإجراءات وبالتالي مكافحة ظواهر الفساد كالمحسوبية والرشوة والمحاباة والحد منها.

- **تطبيق استراتيجيات الحوكمة من خلال رقمنة الجامعات الجزائرية:** في اطار إصلاح وعصرنة الجامعات الجزائرية تم ولوج عالم الرقمنة والتكنولوجيات الاعلام والاتصال في كامل أوساط الجامعات من الولوج عبر مواقع وبوابات إلكترونية لكل من الدروس والمذكرات وحتى التأهيل الجامعي، وكذا رقمنة الهياكل البيداغوجية وولوج كافة الأسرة الجامعية من أستاذ طالب ومسير إلى بوابات رقمية كل في مضماره في ظل الإدارة الرقمية وما يعرف بالحوكمة الإلكترونية.

الخاتمة

تعد الجزائر من الدول التي بادرت في تطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية، من خلال ما تم انجازه بهدف بناء مجتمع معلوماتي يعتمد على وسائل الاعلام والاتصال لإنجاز مختلف الأعمال وفي شتى المجالات بغية تسهيل المعاملات من جهة وتقليل الضغوط والأخطاء من جهة أخرى، من خلال انتهاج برامج ومشاريع مختلفة تثبت استخدام وتطبيق أهداف ومؤشرات الحوكمة الإلكترونية للحد من مظاهر الفساد المختلفة، مدعمين ذلك بتوظيف بعض النماذج عن تطبيق استراتيجيات الحوكمة الإلكترونية من خلال تفعيل دور الحكومة الإلكترونية في المرافق العمومية والجامعات الجزائرية، في إطار تعزيز الشفافية، الافصاح والمساءلة، وتفعيل أدوار الرقابة المختلفة.

وانخرطت الجزائر منذ الوهلة الأولى في تطبيق أجندة التنمية المستدامة آفاق 2030، من خلال المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر تنصيب اللجنة الفرعية لمتابعة تنفيذ هذه الأجندة، حيث ركز الهدف 16 من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بصورة غير مسبوقة على الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الفعالة،

ومن خلال تحليل للواقع المرير لمظاهر الفساد في الجزائر، الأمر الذي دفع برئيس الجمهورية الجزائرية، والسلطة التشريعية إلى تفعيل آلية جديدة تحوز على القوة الدستورية، المتمثلة في إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بموجب دستور 2020. وتأكيدا لنوايا المشرع على مكافحة مختلف مظاهر الفساد، استصدار القانون رقم قانون رقم 22-08 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، وهذا بالتأكيد في ظل البيئة الرقمية، ما ينتج عنه أن السلطة العليا آلية جديدة لمكافحة الفساد في الجزائر في ظل الحوكمة الإلكترونية.

ما يثبت أن مؤسسات الدولة يمكنها أن تكون محركات فعلية و محفزات لتنمية فعلية وفعالة، فالالتزام بالحوكمة يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء خطة الأمم 2030، وهو ما جسد الحوكمة الرشيدة في الجزائر عبر الدستور الجديد 2020 الذي هدف إلى تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص وترقية المساواة بمختلف أشكالها.

فلا يزال المشرع الجزائري يواكب استراتيجيات تطبيق وإرساء مبادئ الحوكمة الإلكترونية من خلال تنظيمه لنصوص قانونية تواكب عالم العصرنة الإلكترونية، وانخراط الجزائر في المساعي الدولية لمكافحة الفساد،الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى تحديث المنظومة القانونية الوطنية، وتطوير الترسانة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية، لمجاراتها للإرهاصات والرهانات الجديدة، وعملت الجزائر على تعزيز الإطار القانوني لمكافحة الفساد في ظل الحوكمة الإلكترونية من خلال:

- إصدار القانون رقم 06-01 الموافق 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المتمم بموجب الأمر رقم 10-05 الموافق 26 غشت 2010 يتمم القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، والمعدل بموجب القانون رقم 11-15 الموافق 02 غشت 2011 يتمم القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- إصدار القانون رقم 05-01المؤرخ في6فيفري2005 المعدل والمتمم، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.
- إصدار الأمر 06-03المؤرخ في 15جويلية2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، الذي يضبط قواعد تسيير المسار المهني للموظفين ويضع معايير لتقييم أدائهم ويكفل حقوقهم في مجال الترقية والتكوين.
- إصدار الأمر رقم 07-01المؤرخ في 1مارس2007 المتعلق بحالات التنافي والالتزامات الخاصة ببعض الوظائف والمناصب.
- إصدار المرسوم الرئاسي رقم 414/06 الذي يحدد نموذج التصريح بالممتلكات، و المرسوم الرئاسي رقم 415/06 الذي يحدد كيفيات التصريح بالممتلكات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة 6 من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعديل قانون العقوبات سنة 2015بالقانون رقم 15-04 ركز من خلاله على الاعتداءات الماسة بالأنظمة المعلوماتية والجرائم الإلكترونية، وإدراج فصل كامل حول حماية الشهود والخبراء والضحايا، بحيث يمكن استفادتهم من تدابير الحماية.
- إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 بموجب القانون رقم 06-01 كسلطة إدارية مستقلة موضوعة لدى رئيس الجمهورية.
- إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد سنة 2010 بموجب تعديل في القانون رقم 06-01 وهو مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية.

- تعزيز دور المفتشية العامة للمالية وتوسيع صلاحياتها عبر إصدار المرسوم التنفيذي رقم 08-272 في 6 سبتمبر 2008 لممارسة رقابة وتدقيق على تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية وكل المؤسسات العمومية الأخرى مهما كان نظامها القانوني، وإضفاء الطابع الفجائي للعمليات الرقابية.
- تعزيز دور مجلس المحاسبة، بإصدار الأمر رقم 10-02 بتاريخ 26أوت2010 وتوسيع نطاق ممارسة رقابته على تسيير الشركات والمؤسسات والهيئات التي تملك فيها الدولة أو الجماعات الإقليمية أو الهيئات العمومية سلال أخرى بصفة مشتركة أو فردية مساهمة بأغلبية في رأس المال أو سلطة قرار مهيمنة.
- إصدار القانون 15-04 في1فبراير2015 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.
- القانون رقم 15-03
- إصدار القانون 18-07المؤرخ في 10يونيو2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- القانون رقم 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق 01 فبراير 2015 يتعلق بعصرنة العدالة.
- قرار مرخ في 13 محرم عام 1435 الموافق 17 نوفمبر 2013 يحدد محتوى البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادر المعلومات بالطريقة الإلكترونية.
- القانون رقم 09-04 القانون الصادر في 05أوت2009يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها.
- إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، بموجب المواد 204 و 205 من دستور 2020.
- قانون رقم قانون رقم 22-08 يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها.

التوصيات

من خلال التعمق في إرهاصات الحوكمة الإلكترونية كآلية فعالة لمكافحة الفساد في البيئة الرقمية في ظل الرقمنة في الجزائر، ونوجز أهم التوصيات المراد طرحها:

- تعميم توصيات وتعليمات ومبادرات السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي في تفعيل وتطبيق السياسات الرشيدة في مجال الرقمنة في الجامعات الجزائرية وجامعة المسيلة أنموذجا، لما حققته من نتائج جد مشرفة في ظل التسيير الرشيد .
- مواكبة المشرع الجزائري للتطورات الحاصلة في شتى القطاعات باستصدار نصوص تشريعية وقانونية تنظم شتى القطاعات في عالم البيئة الرقمية.

- تفعيل الآليات القانونية للتصدي لمختلف مظاهر الفساد الحديثة في ظل البيئة الرقمية.
- استحداث آليات قانونية جديدة للتصدي لمختلف مظاهر الفساد الإلكتروني.
- تفعيل آليات تطبيق الحوكمة الإلكترونية مع ظهور مختلف مظاهر الفساد، عن طريق النصوص والقوانين.
- مواكبة البحوث العلمية الاكاديمية من اجل دراسات معمقة ومتخصصة في مجال الحوكمة الإلكترونية والفساد الإلكتروني في مختلف القطاعات والمؤسسات للوقوف على حقيقة الظاهرة.

تفعيل الرقابة الإلكترونية الداخلية والخارجية، وتفعيل الافصاح والشفافية في مختلف الشركات التجارية والإدارات العمومية والخاصة

مراجع

1. **دستور 2020 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ج.ر، العدد 82 بتاريخ 30 ديسمبر 2020.**
2. **بن عيسى فايزة: استراتيجية مكافحة الفساد لتأسيس الحكم الراشد، مذكرة ماستر في القانون العام، تخصص: إدارة ومالية، جامعة البويرة، الجزائر، 2015-2016.**
3. **حسين ناجي: دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري- الولايات المتحدة الأمريكية انموذجا، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، اشراف: عبد الكريم عشور، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017-2018.**
4. **مليكة قرباتي: دور الحكومة الالكترونية في مكافحة الفساد، أطروحة دكتوراه، تخصص: قانون عام اقتصادي، جامعة غرداية، الجزائر، 2017-2018.**
5. **بلعربي أمينة: الفساد الإداري في البيئة الالكترونية جريم سوء استغلال الوظيف العام نموذجا، المؤتمر الدولي الافتراضي حول مكافحة الفساد في البيئة الرقمية أيام 05/04 نيسان 2021، الجزء الأول، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021.**
6. **حنان طرطار، على اليازيد، أحمد طرطار: دور قواعد الحوكمة في تحقيق مبادئ التنمية المستدامة رؤية 2030 في الدول المغاربية – الجزائر أنموذجا -، كتاب المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي أم بواقي، الجزائر.**
7. **زعزوعة فاطمة، زعزوعة نجاة: الرقابة الإلكترونية كآلية للحد من الاحتيال المعلوماتي وتحديات مواجهة الفساد الإلكتروني، المؤتمر الدولي الافتراضي حول مكافحة الفساد في البيئة الرقمية أيام 05/04 نيسان 2021، الجزء الأول، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021.**
8. **زواني نادية: استراتيجية الأمن المعلوماتي في مكافحة الفساد الإلكتروني، المؤتمر الدولي الافتراضي حول مكافحة الفساد في البيئة الرقمية أيام 05/04 نيسان 2021، الجزء الثاني، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2021.**
9. **محمد بن عيشوش، عبد الله حمو: محيط الحوكمة الالكترونية في الجزائر: الفرص والتحديات، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد الخاص للملتقى الافتراضي الدولي: الحوكمة الالكترونية**

والتنمية المستدامة في الدول النامية الو اقع والتحديات، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، الجز ائر، نوفمبر 2021.

10. بركات سارة، زايدي حسيبة: الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري ،مخبر مالية، بنوك وإدارة الأعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجز ائر، يوم 06-07 ماي 2012.
11. عسالي بولرباح: الحكومة الإلكترونية في الجز ائر–خيار استر اتيجي ام حتمية تكنولوجية؟، المجلد 04، العدد 02، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الجز ائر، ديسمبر2018.
12. قربة معمر، حوداسي إيمان: مدى الالتزام بأبعاد الحوكمة للحد من الفساد الإداري والمالي، دراسة حالة المديرية العملية اتصالات الجز ائر-الأغواط-، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 03، العدد 01، الأغواط، الجز ائر، جانفي 2019.
13. مهدي رضا: بطاقات الدفع الإلكترونية وترقية التجارة الإلكترونية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 05، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجز ائر، جوان 2020.
14. يوب أمال: مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الجز ائرية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد1، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجز ائر، 2017.
15. هدار رانية: دور الإدارة الالكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري، المجلة الجز ائرية للأمن والتنمية، العدد 09، جامعة باتنة، الجز ائر، جويلية 2016.
16. عنترة بن مرزوق، عبدو مصطفى: معضلة الفساد في الجز ائر دراسة في الجذور الاسباب والحلول، منشورات جيتلي للنشر والتوزيع، برج بوعريريج، الجز ائر، 2009.
17. بودالي محمد: تجارب عربية في تطبيق الحوكمة الالكترونية مع التركيز على حالة الجز ائر، مقال منشور بمجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06،العدد 02، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي-الجز ائر،ديسمبر2021
18. خلاف وردة: دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، المجلة الجز ائرية للدراسات التاريخية والقانونية، المجلد 06، العدد 03، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، الجز ائر، 2021.
19. القانون 06-20المؤرخ في 11 ديسمبر 2006، يتضمن المو افقة على الأمر 06-09 المؤرخ في 15 يوليو 2006، الذي يعدل ويتمم الامر رقم 05-06المؤرخ في 23 أوت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب.
20. القانون رقم 04/09 المؤرخ في 14 شعبان 1430 المو افق 05 أوت 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجر ائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر/ ج.ج.د.س، العدد 47، بتاريخ 16 أوت 2009.
21. قانون رقم 06-01 مؤرخ في 21 محرم 1427 هـ المو افق 20 فبر اير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش، عدد 14، الصادر بتاريخ 08 مارس 2006.
22. القانون رقم 01/08 المؤرخ في 23 جانفي 2008 المتمم للقانون رقم 11/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 والمتعلق بالتأمينات الاجتماعية الجز ائري.
23. القانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان 1430 المو افق 05 أوت 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجر ائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج ر/ ج.ج.د.س، العدد 47، بتاريخ 16 أوت 2009.
24. قانون رقم 11-15 مؤرخ في 02 رمضان 1432 هـ المو افق 02 غشت 2011 يتمم القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش، عدد 44، الصادر بتاريخ 10 غشت 2011.

25. القانون رقم 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 المو افق 01 فبر اير 2015 يتعلق بعصرنة العدالة، ج.ر /ج.ج.د.ش، العدد 06المؤرخ في 10 فبر اير201.
26. القانون رقم 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 المو افق 01 فيبر اير 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، ج.ر/ ج.ج.د.ش، العدد 06 بتاريخ 10 فبر اير2015.
27. القانون رقم 18-05 المؤرخ في 24شعبان علم 1439المو افق لـ 10 مايو، 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجز ائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 28 المؤرخة في 30شعبان 1439 المو افق ل 16 مايو2018.
28. القانون رقم 18-07 المؤرخ في 25 رمضان 1439 المو افق 10 يونيو 2018، يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ج.ر/ ج.ج.د.ش، العدد 34 بتاريخ 10 يونيو 2018.
29. قانون رقم 22-08 مؤرخ في 04 شوال 1443 المو افق 05 ماي 2022، يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها، ج.ر/ج.ج.د.ش، العدد 32 بتاريخ 14 ماي 2022.
30. المرسوم التنفيذي 2000-307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000، المعدل للمرسوم التنفيذي 98-257 الذي يضبط شروط وكيفيات اقامة خدمات الأنترنيت واستغلالها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجز ائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60.
31. المرسوم التنفيذي رقم 116/10 المؤرخ في 18 أفريل 2010 يحدد مضمون البطاقة الالكترونية للمؤمن له اجتماعيا والمفاتيح الالكترونية لهياكل العلاج ولمهني الصحة وشروط تسليمها واستعمالها وتجديدها الجز ائري.
32. المرسوم الرئاسي رقم 15-247، مؤرخ في 02 ذي الحجة 1436 المو افق 16 سبتمبر 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، ج.ر/ج.ج.د.ش، العدد 50 بتاريخ 20 سبتمبر2015.
33. المرسوم الرئاسي رقم 414/06 الذي يحدد نموذج التصريح بالممتلكات، و المرسوم الرئاسي رقم 415/06 الذي يحدد كيفيات التصريح بالممتلكات بالنسبة للموظفين العموميين غير المنصوص عليهم في المادة 6من القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج.ر/ ج.ج.د.ش، العدد 74 المو افق 22 نوفمبر2006.
34. المرسوم الرئاسي رقم 11-426 المؤرخ في 13 محرم عام 1433 المو افق 08 ديسمبر 2011 يحدد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد وتنظيمه وكيفيات سيره، ج.ر/ ج.ج.د.ش، العدد 68 بتاريخ 14 ديسمبر2011.
35. أمر رقم 10-05 مؤرخ في 16 رمضان 1431 هـ المو افق 26 غشت 2010 يتمم القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش، عدد 50، الصادر بتاريخ 01 سبتمبر2010.
36. قرار مرخ في 13 محرم عام 1435 المو افق 17 نوفمبر 2013 يحدد محتوى البو ابة الإلكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادر المعلومات بالطريقة الإلكترونية، ج.ر/ ج.ج.د.ش، العدد 21، بتاريخ 09 أفريل 2014.